مصدر الثاني باعتبار الاول وكونه مصدرا للاول بالذات ويجوز ان يصدر عنه اثنان احدهما
بالذات والاخر بالتوسط ولا يلزم منه كونه مبدا الامرين من حيث هو واحد قوله وهذا الحكم ينعكس
على نفسه اى الحكم بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ينعكس على نفسه فلا يصدر الواحد الا عن الواحد
اى المعلول الواحد بالشخص لا يكون له الا علة واحدة مستقلة اذ لو اجتمع عليه علتان مستقلتان
لكان واجب الوقوع بكل منهما وان لم يمكن كل منهما او احدهما مستقلة هف ووجوبه بكل منهما
يقتضي استغناءه عن الاخرى فلو وجب بهما استغنى عن كل منهما معا هف قوله واما في الوحدة
النوعية لا عكس اى العلة الواحدة بالنوع لا يجوز ان يصدر عنها الا الواحد بالنوع لان مقتضى
الطبيعة الواحدة من حيث هي لا يختلف وهذا الحكم لا ينعكس اى المعلول الواحد بالنوع يجوز ان
يكون له علل مستقلة مختلفة النوع على معنى ان بعض افرادها واقعة بعلة وبعضها
واقعة باخرى كالحرارة التي يعلل بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالحركة وبعضها بالشعاع
لان الطبيعة النوعية لا يخ اما ان يكون محتاجة الى علة معينة منها او غنية عنها فان
كان الاول فلا يعرض لها الحاجة بالقياس الى غيرها فلم تقع بغيرها وان كان الثاني فلا
يعرض لها الحاجة بالقياس اليها فلم تقع لا لما قيل الطبيعة من حيث هي لا يكون لذاتها غنية
ولا محتاجة لان هذا في غاية السقوط لان الطبيعة من حيث هي اما ان تتوقف على هذه
العلة اولا فان كان الاول يجب ان يحتاج اليها وان كان الثاني يجب الغنا عنها بل لان الطبيعة
من حيث هي يكون غنية عنها والحاجة لم يعرض لها بالقياس اليها بل الحاجة انما عرضت لافراد
افرادها لو الطبيعة من حيث هي غنية عن كل واحدة من العلل المعينة ومحتاجة الى علة
ما لكن كل واحد من الافراد لما احتاج الى علة معينة واتفقت تلك العلة لذلك الفرد لزم
الطبيعة لاشتمال الفرد عليها   والنسبتان من ثواني المعقولات وبينهما تقابل
التضايف   والعلية والمعلولية من المعقولات الثانية لانهما من الامور العارضة
للمعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج صورة تطابقهما اذ ليس في الخارج شيء هو
علة

علة وشيء هو معلول بل في الخارج شيء اذا حصل في العقل يعرض له العلية او المعلولية فيه ولو
كانتا موجودتين في الخارج لزم التس في الامور الموجودة المترتبة وهو مح وبين العلية و
المعلولية مقابلة التضايف فانه يتعقل كل منهما مع تعقل الاخرى وبالقياس اليه واذا كانتا متقابلتين
لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد من جهة واحدة وقد يجتمع العلية والمعلولية في شيء واحد
بالنسبة الى امرين كالعلل المتوسطة فانها معلولة بالقياس الى عللها وعلل بالقياس الى معلولاتها
١٣٦ ولا يتعاكسان فيهما اى لا يتعاكسان العلية والمعلولية في العلية والمعلولية اى لا يكون العلة
معلولا لما هو علة له ولا المعلول علة لما هو معلول له والا يلزم كون الشيء متوقفا على ما يتوقف
عليه اما بوسط او بغير وسط وهو دور مح لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك
فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو مح لانه يلزم عليه تقدم الشيء على نفسه وتقدم الشيء على نفسه
مح فان قيل لا يجوز ان يكون شيئان ماهية كل منهما علة لوجود الاخر او ماهية احدهما علة
لوجود الاخر ووجود الاخر علة لوجود الاول فيكون كل واحد منهما علة للاخر ولا يلزم توقف
الشيء على نفسه اجيب بانه لا يكون دورا لان الشيء لم يتوقف على ما يتوقف عليه فان وجود كل
واحد منهما متوقف على ماهية الاخر على التقدير الاول ووجود الثاني على ماهية الاول و
وجوده على وجود الثاني على التقدير الثاني وكلاهما ينافي الدور الا ان غيره واما انه لا يجوز ان
يكون الماهية بدون اعتبار الوجود علة للوجود بط لانا نعلم بالضرورة ان علة الوجود
لا بد وان يكون موجودة فلا يوجد معلولها ووجود الواجب عين ماهيته فلا يتجه نقضا له بل
ان اريد بهذا التوقف شيء غير الاحتياج فلا بد من افادة تصويره لننظر في صحته وفساده وان
اريد به الاحتياج فلا نم ان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء لانه لو كان كذلك
لامتنع وجود المحتاج عند وجود المحتاج اليه وعدم ما يحتاج اليه المحتاج اليه وليس كذلك فانا لو قدرنا
وجود العلة القريبة للمعلول مع عدم العلة البعيدة وجد المعلول بالضرورة والا لزم تخلف المعلول
عن العلة القريبة وهو مح لا لما قيل الا ان اللازم بط قوله والا يلزم تخلف المعلول عن العلة القريبة

Copyright © King Saud University